

اقتصاد

الحكومة تسعف «الصناعة» بمليار ليرة معظمها لشركة إنشاءات

الوطن

وافقت الحكومة مؤخراً على إقرار خطة إسعافية لإعادة الإعمار للوزارات عام ٢٠١٩ لجهة المبالغ المخصصة لكل وزارة، حيث طالبت الحكومة ممثلة بلجنة إعادة الإعمار جدولاً تفصيلياً يبين المشاريع الإسعافية المراد تنفيذها خلال عام ٢٠١٩، والمبالغ المخصصة لكل مشروع. فيما يخص وزارة الصناعة والمؤسسات التابعة لها، تخصصت بمبلغ مليار ليرة سورية في الخطة الإسعافية لعام ٢٠١٩، لتنفيذ عدة مشاريع في الشركات العامة الصناعية والجهات التابعة. وفي التفاصيل، بين تقرير للوزارة أنه تم تخصيص شركة الإنشاءات المعدنية والصناعات الميكانيكية بمبلغ قدره ٧٢٦,٩ مليون ليرة، من حساب لجنة إعادة الإعمار لتنفيذ مشروع استكمال إعادة تأهيل مقر شركة الإنشاءات المعدنية.

كما تم تخصيص المؤسسة العامة للصناعات النسيجية بمبلغ ١٦٠ مليون ليرة، لعدد من المشاريع، منها مشروع الشركة السورية للغزل والنسيج بحلب، واستكمال مشروع تجهيز قسم الكهرياء الصناعية مع كل مستلزماته من كابلات ومشروبات، إضافة إلى مشروع ربط مركز التحويل في الشركة مع محطة كهرياء الشقيف.

أما المؤسسة العامة للصناعات الغذائية، فقد تم تخصيصها بمبلغ ١٠٠ مليون ليرة لإسعاد بعض الشركات، وأولها إعادة تأهيل وتشغيل معمل الألبان في شركة الشرق للمنتجات الغذائية بحلب، وتأهيل مركز تجميع الحليب في القنيطرة التابع لشركة الألبان دمشق.

كما خصصت الوزارة نحو ١٤٨ مليون ليرة للمؤسسة العامة للتبغ، لزوم صيانة وإصلاح في معمل فرع المنطقة الساحلية، ونحو ١٤٥

مليون ليرة للمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان لاستكمال والتأهيل الميكانيكي والكهربائي لمجموعات الحلج في منطقة عين التل. وذكر التقرير أن مديرية التدريب المهني والتأهيل قد خصصت بنحو ١٥ مليون ليرة، قسم منها لإعادة تأهيل مباني المهندسين التقنيين بحلب ودمشق، إضافة للمعهد النسيجي بحلب. وبخصوص المؤسسة العامة للصناعات الهندسية، فقد خصص لها نحو ١٥٠ مليون ليرة لإسعاد شركاتها، واستكمال العديد من المشاريع منها مشاريع شركة تصنيع وتوزيع الآليات الزراعية بحلب، وإعادة تأهيل صالونها، إضافة إلى مشاريع شركة حلب لصناعة الكابلات، ومشاريع أخرى للشركة العامة للصناعات الإلكترونية (سيرونكس) ومن المقرر أن يتم صيانة العديد من الأمور في الشركة.

هذا ورصد مبلغ ١٠٠ مليون ليرة للمؤسسة العامة للصناعات الكيماوية لمشاريع الشركة الطبية (تامكو)، وذلك ليتم إعادة تأهيل قسم المرحم، وإعادة صيانة صالة الإنتاج المستأجرة في شركة الكريبت.

أما المؤسسة العامة للإسمنت، فقد تم تخصيصها أيضاً بمبلغ ١٠٠ مليون ليرة لاستكمال أعمال وكهربائية وغيرها وتأهيل البنى التحتية وشراء معدات وتجهيزات.

هذا وخصصت المؤسسة العامة للسكك الحديدية بمبلغ ٨٠ مليون ليرة، لاستكمال وترميم وإعادة تأهيل مبنى المؤسسة العامة، واستكمال مشروع صيانة السور، وترميم مبنى الإدارة في شركة مسككة، وفي شركة سكر سحلب وفي معمل خميرة شيبعا وغيرها. من الجدير ذكره أن الحكومة خصصت مبلغ ٥,٤ مليارات ليرة لإسعاد شركات القطاع العام الصناعي في العام ٢٠١٨.

ضمانة عقارية تغطي ٢٠٠ بالمئة من القرض بلا كفاءة.. القرض الإنمائي في «العقاري» أصبح ٥٠ مليون ليرة للأفراد و١٠٠ مليون للفعاليات الاقتصادية

عبد الهادي شباط



عَدَلَ المصرف العقاري سقف القرض الإنمائي، ليصبح ٥٠ مليون ليرة لأصحاب الفعاليات الذين يعملون بشكل فردي و١٠٠ مليون ليرة سورية لأصحاب الفعاليات الذين يعملون على شكل شخصيات اعتبارية، وذلك بدلاً من ١٠ ملايين ليرة، على أن يتم ذلك وفق الضوابط المقررة من مجلس إدارة المصرف، وذلك بناء على موافقة مصرف سورية المركزي على التعديل.

وفي تصريح لـ «الوطن» بين المدير العام للمصرف العقاري مدين علي أن هذا النوع من القروض يمنح لأصحاب الفعاليات الاقتصادية والتجارية وأصحاب المهن الحرة وأطباء ومحامين وحرفيين، ويسهم في رفع وتيرة نشاط الأعمال والفعاليات، وتشغيل المزيد من اليد العاملة، عبر توفير فرص عمل جديدة.

كما يساهم في تحريك سوق العمل، وسوق العقارات الذي يعاني حالياً من الجمود، إضافة إلى الأثر المهم على زيادة توظفات المصرف وتشغيل أمواله، وخاصة أن لدى المصرف نسبة عالية من السيولة القابلة للتوظيف، وتحقيق مزيد من الأرباح بما يتعكس إيجاباً على أعمال المصرف ونشاطه.

وبين أن هذا القرض يأتي ضمن حزمة جديدة من القروض الشخصية والإئتمانية والتعليمية يتم العمل على إنجازها، ويبحث ودراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها، بما يتواءم مع متطلبات السوق الحالية واستجابة لرغبات المتعاملين مع المصرف.

ونوه بأن ذلك لا يعني الابتعاد عن العمل الأساس للمصرف في تمويل القطاع العقاري، ومختلف الأنشطة المتعلقة به من شراء وترميم وغيرها من الأعمال العقارية.

وبين أن هناك تعاوناً وتنسيقاً بين المصرف والحكومة

لتحديد وتصويب أولويات التمويل خلال الظروف الحالية، خاصة وأنه ليس لدى المصرف الكثير من الطلبات على القروض الاستثمارية حالياً، في حين تصل إليه عشرات الطلبات يومياً لطلب القروض الإنمائية، لافتاً إلى أن المصرف جاهز لتلبية هذه الطلبات، وهو ما يعمل وفق محددات وضوابط مجلس النقد والتسليف.

بدوره، أوضح معاون المدير العام للمصرف أكرم درويش أن هذا القرض لا يحتاج لكفاءة، ويتم الاستفادة بضمانة عقارية على أن تغطي قيمة هذه الضمانة ٢٠٠٪ من قيمة القرض المطلوب، وأن تكون الضمانة مسجلة لدى السجلات العقارية باسم طالب القرض أو أحد أصوله أو فروع أو

مشروع لإنتاج الفطر بين مستثمر محلي وأجنبي يلغي الاستيراد

الوطن

كشفت عضو مجلس إدارة اتحاد الغرف الزراعية مجد ديوب لـ «الوطن» عن توقيع اتفاق بين مستثمر محلي وآخر أجنبي لإقامة مشروع لزراعة الفطر في سورية، بنوعه الأبيض والمحاري، بقيمة ما يقارب مليار ليرة سورية، سوف يغطي إنتاجه حاجة البلد من الفطر، وبالتالي الاستغناء عن استيراده.

ونوه ديوب بأن المشروع سوف يتم توسيعه ليشمل عمليات تصنيع الفطر وتعبئته وتعليبه، ولأول مرة سيتم تصدير الفطر الملعب المحاري، خصوصاً لما يلقي من استحسان في الخارج، لذا تتم مراسلات حاليا مع الاتحاد الأوروبي بشأن تأمين عمليات تصدير منتجات المشروع من الفطر.

وأوضح ديوب أن بنوك عديدة مستعدة لمنح قروض تمويل المشروع، وحالما تنتهي من دراسته، سيتم البدء بتنفيذ المشروع في ريف دمشق، على أرض بمساحة كبيرة، قابلة للتوسع.

وتوقع أن يبدأ التنفيذ خلال أربع أشهر، مؤكداً أن وسطي إنتاج المشروع يبلغ ٥٠٠٠ طن خلال شهرين، وسيكون في الأسواق بعد ثلاثة أشهر على أبعد تقدير من بدء التنفيذ، لافتاً إلى أن المشروع سيضم عمالاً فنيين من اتحاد غرف الزراعة للإشراف على المشروع والقيام بتدريب الأيدي العاملة الوطنية على عملية الإنتاج، مبيّناً أنه في مرحلة أولى سيتم استيراد بذور الفطر ذات الجودة العالية من الخارج، ولكن في المرحلة الثانية سيتم إكثارها في سورية.

الإدخال المؤقت بقصد التصنيع في «الأربعا التجاري» الجلال: مطلوب إعادة العمل بالتصدير المؤقت

يحق له الاستفادة من الإدخال المؤقت إذا قدم ضمانات مصرفية أو ضمانات عقارية للجمارك حفظاً لحزينة الدولة، وبالتالي تشغيل التاجر والورش الصغيرة والمعامل الكبيرة، وهذا مكسب للبلد.

وطالب الجلال بتطبيق التعليمات التنفيذية للقانون بما يماثل روح القانون الصادر عام ٢٠٠٦، مضيفاً: طالبنا بإعادة العمل بالتصدير المؤقت، لأن هناك بعض المواد المصنعة في سورية كمادة خام يلزمها المراحل النهائية في التصنيع، إذ هناك مكاتب وتقنيات لا تتوفر لدينا.

وتابع بالقول: نتمنى أن يكون هناك تسهيلات وتيسير بالإجراءات فيما يتعلق بالإدخال المؤقت لتشغيل الأيدي العاملة السورية، وإعادة دوران عجلة الاقتصاد لأن ما يميز سورية أن طاقاتها الإنتاجية أكبر بكثير من طاقتها الاستهلاكية، لذا فإن الإدخال المؤقت وسيلة من وسائل تشغيل الطاقات الإنتاجية واستغلالها بالشكل الأمثل منعا لهجرة الأيدي العاملة وخاصة الحرفية منها.

لآخر مرحلة في التصنيع في دولة خارجية، لتعود إلى البلد بعدها، مثل التسج الخام السوري الذي كان يتم تجارته وتصنيعه في بلد مجاور بمختلف المراحل ليعود بعدها إلى السوق المحلية، متسائلاً هل كان هذا الأمر يطبق حتى الآن أم لا؟

هنا بين الصالح أنه في الوقت الحالي تطورت السوق المحلية جداً في إكمال التصنيع، وتطورت الصناعة كما أن الحكومة قدمت تسهيلات كثيرة.

وهنا تدخل الجلال موضحاً أن هناك اليوم مراحل تقنية غير موجودة، فين الصالح أن هناك تقنيات، وبسبب الوضع الذي نحن فيه تحتاج إلى صيانة وصيانتها صعبة اليوم.

من جهة أخرى بين الجلال أن هناك قرارات صدرت منذ الستينيات من القرن الماضي ألغت الإدخال المؤقت لبعض المواد، ما سبب كارثة بحق الحرفيين، مضيفاً: الإدخال المؤقت يجب ألا ينحصر فقط في المعامل الصناعية، فالיום أي تاجر ووفق القانون

والصناعيين، فالتواصل المباشر مهم في لا يكون هناك حلقة مفقودة بين الصناعيين والتجار والدوائر الحكومية.

من جهته لفت مدير التخطيط والبحوث الجمركية خالد عسك إلى ورود تساؤلات عن ماهية استفادة التاجر أو الصناعي من الإدخال المؤقت، ولماذا التاجر أو الصناعي لا يدخل المواد الأولية ليصنعها عوضاً عن الإدخال المؤقت، موضحاً أن هناك قيوداً على الاستيراد لا تشمل الإدخال المؤقت، لذا فإن الصناعي يتخلص من القيود الاقتصادية، ولا يدفع الرسوم الجمركية وإنما الرسوم الأخرى فقط مثل رسوم الخدمات وغيرها.

وأكد عسك أنه يمنح الإدخال المؤقت لمن يمارس تجارة المواد المطلوب إدخالها مؤقتاً أو صنعها، بمعنى أنه يسمح بذلك لكل من التاجر والصناعي، لكن تختلف الكفالة بينها، ففكالة الصناعي المصنع مثلا.

من جانبه، بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلال أنه سابقاً كانت البضائع السورية تصل

وفاء جديد

خصصت غرفة تجارة دمشق ندوة الأربعا التجاري أسس ليحث موضوع الإدخال المؤقت بقصد التصنيع وإعادة التصدير، وذلك بالتعاون مع مديرية الجمارك العامة، إذ بين مدير الشؤون الجمركية في المديرية باسل الصالح أن الإدخال المؤقت تحكمه المادة ١٥٢ من قانون الجمارك، وأنه لا إجراء جديدة سيتم اتخاذها، مضيفاً: «قوانيننا والقوانين المعمول بها في الإدخال المؤقت جيدة، تخدم المستفيدين منه، إذ يوجد فيها كل الشروط والتعهدات الواجب تقديمها للجهات الحكومية».

ولفت إلى أن إدخال المواد لتصنيعها وإعادة تصديرها يخفف التكلفة على المصنعين، لأن الإدخال المؤقت يعد تصديراً من دون رسوم جمركية، وهذا الأمر يتيح المنافسة في الأسواق الخارجية، واعتبر الصالح أن الندوة أحد الحلول للبقاء على تواصل مع التجار

الحكومة تقر إستراتيجية «الكهرباء» للطاقات المتجددة حتى ٢٠٣٠

قروض وإعفاءات ضريبية وتقسيط أراضي لمشاريع القطاع الخاص في الكهرباء

هنا غانم

مع إعداد صندوق لدعم تطبيقات الطاقات المتجددة، بحيث يقدم تسهيلات للصناعيين الراغبين في الاستفادة من الطاقة الشمسية، وفي الوقت نفسه إلزام الشركات الصناعية بتقديم دراسة تدقيق طاقي لمشاريعهم كل عشر سنوات بالتنسيق مع المركز الوطني لبحوث الطاقة وتقابة المهندسين.

أما في قطاع النقل، فأكدت الاستراتيجية ضرورة السماح باستيراد السيارات الهجينة والتي تعمل على مصادر الطاقات المتجددة (خلايا الهيدروجين، خلايا كهروضوئية، وقود حيوي...) وإغفالها من الرسوم الجمركية، وتشجيع تصنيع السيارات الكهروضوئية طاقياً من خلال الإعفاءات الضريبية وضريبة الدخل لمدة خمس سنوات، إضافة إلى توجيه وزارة الإدارة المحلية والبيئة ووزارة النقل لوضع برنامج لتطوير النقل الجماعي داخل وخارج المدن (ميترو، قطارات...).

وأكدت الاستراتيجية ضرورة تشجيع توظيف صناعة تجهيزات الطاقات المتجددة والأجهزة المتجددة حتى عام ٢٠٣٠، وتشجيع ترحيب إقامة معال جديدة لتصنيع اللواطف والعنفات الريحية والسخانات الشمسية وأجهزة الإنارة الليد وغيرها، وتقديم التسهيلات والمحفزات التي تتعلق بمنح قروض للصناعيين من المصارف، والإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة لا تزيد على خمس سنوات، مع تخصيص الأراضي اللازمة للمشروع بالسعر التسعيري بالتنسيق مع الجهات المختصة، أو السماح بتسييد قيمة الأرض على أقساط.

اللازمة للمشروع، وجاء المقترح بأن تؤمن الوزارة الأرض اللازمة للمشروع لقاء بدل ١ بالمئة من كمية الطاقة المنتجة، والعمل على تخصيص أراض غير صالحة للزراعة من الأملاك العامة وتابعة لوزارة الكهرباء.

إضافة لذلك ووفق المادة ٣١ من قانون الكهرباء يقوم المرخص له بتنفيذ متطلبات الربط وتحمل النفقات والتكاليف المترتبة على ذلك، مع التأكيد على ضرورة تعديل هذه المادة بحيث تحتمل المؤسسة تكاليف الربط بما لا يتجاوز ٥ كيلو مترات.

وتضمنت الاستراتيجية السياسات والإجراءات لمشاريع التي ستنفذ من قبل مستهلكي الكهرباء في مجال الطاقات المتجددة، ورفع كفاءة الطاقة، والبدء من القطاع المنزلي، إذ لابد من منح قروض ميسرة للمواطنين الراغبين في تركيب سخان شمسي أو تركيب منظومة كهروضوئية باستطاعة لا تزيد عن ٥ كيلوواط، وإحداث صندوق لدعم تطبيقات الطاقات المتجددة، ومساهمة في تأمين هذه القروض أو المنح لبعض الشرائح، إضافة إلى تطبيق كود العزل الحراري، واستخدام الطاقة الشمسية في الأبنية السكنية وهذا يتطلب ضمانات حكومية للتسديد وتأمين القطع الأجنبي.

وأكدت الوزارة ضمن إستراتيجيتها على ضرورة تأمين قروض لمدة لا تقل عن سبع سنوات من البنوك أو المصارف الحكومية (المركزي- التسليف الشعبي) أو المصارف الحكومية (الدين العام- نقابة المهندسين- التأمينات الاجتماعية) وهذا يتطلب دعماً حكومياً للحصول على قروض من دون فوائد أو بفوائد مخفضة.

أما فيما يخص المشاريع التي ينفذها القطاع الخاص وتطلب دعماً حكومياً بشراء الكهرباء منها، فيقع على عاتق المرخص له تأمين الأرض



وبالتالي يقدر حجم الدعم المقدم من الصندوق حوال ٦٠ ألف ليرة لكل سخان شمسي، وبالتالي يمكن تقديم سخان شمسي مجاني لبعض الشرائح المستهدفة (ذوي الشهداء، جرحى الجيش).

ولفتت الاستراتيجية إلى أن كمية الكهرباء الممكن توفيرها من تركيب السخان الشمسي تقدر بنحو ١٨٠٠ كيلو واط ساعي سنوياً، وبالتالي في حال تركيب ١٠٠ ألف سخان شمسي سنوياً فإن كمية الكهرباء الموفرة كلفتها على خزينة الدولة حوال ١٢ مليار ليرة سورية سنوياً، على اعتبار كلفة واحد الكيلو واط الساعي ٧٠ ليرة، وقيمة الدعم المتوقع تقديمه لتركيب ١٠٠ ألف سخان شمسي وفق الأسعار الحالية حوال ٢٥ مليار ليرة، فإن فترة استرداد رأس المال ستعان ونصف.

سياسات وقروض

وحول السياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية، فلا بد بداية من تأمين التمويل

تعرفة التغذية الذي يحدد أسعار شراء الكهرباء من مشاريع الطاقات المتجددة.

١,٢ مليون سخان

تضمنت استراتيجية الوزارة تركيب ١,٢ مليون سخان شمسي منزلي حتى نهاية عام ٢٠٣٠، ولا سيما أنه تم الانتهاء من مشروع الصك التشريعي لإحداث صندوق لدعم الطاقات المتجددة، ورفع كفاءة الطاقة، والذي يمكن أن يدعم كافة تطبيقات الطاقات المتجددة، ومن ضمنها السخان الشمسي، إذ يمكن للصندوق تقديم تسهيلات ومحفزات للتشجيع على اقتناء السخان الشمسي.

كما يتم منح قروض ميسرة أو بدون فوائد للمواطنين من قبل أحد أو بعض المصارف العامة لتركيب سخان شمسي بقيمة (٢٥٠-٣٠٠) ألف ليرة سورية، بحيث يغطي الصندوق قيمة الفائدة المستحقة للمصرف وفق نسبة فائدة لا تزيد على ٧ بالمئة، وفترة الاسترداد لا تقل عن ٥ سنوات،

١,٢ مليون سخان شمسي حتى ٢٠٣٠

شراء الكهرباء من القطاع الخاص

صندوق لدعم تطبيقات الطاقات المتجددة